المحاضرة الثانية: موضوعات الاقتصاد الكلي

نستطيع من التعريف السابق للاقتصاد الكلي أن نستنتج الموضوعات التي تعالجها النظرية الاقتصادية الكلية والأسئلة التي تجيب عليها.

يهتم الاقتصاد الكلي كما ذكرنا سالفاً بدراسة وفهم الاقتصاد ككل بطريقة مبسطة، فهو يلامس مواضيع عدة كالناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، الادخار، الاستثمار، الارقام القياسية للأسعار ...الخ، وهذا ما يسمى بالمؤشرات الاقتصادية، ومن ثم حسابها كي نتمكن من الحكم على أداء أي اقتصاد ومقارنته بباقي الاقتصاديات الأخرى.

ومنذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 زاد الاهتمام أكثر بالاقتصاد الكلي، بحيث أصبحت الحكومات تعمل على دراسة وتحديد السياسة الاقتصادية لبلدها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود الفضل في حل تلك الأزمة إلى الاقتصادي **جون ميناردكينز**، الذي استطاع كذلك أن يضع التمييز المنهجي بين كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي باعتبارهما فرعين من فروع علم الاقتصاد.

وسنعرض فيما يلي الموضوعات والأسئلة التي تجيب عليها النظرية الاقتصادية الكلية. وفي عرضنا لهذه الموضوعات سنتناول - باختصار - شرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الموضوعات .

أولاً: الدخل القومي والناتج القومي

والسؤال الذي تجيب عنه النظرية الاقتصادية الكلية هو ما الذي يحدد مستوى الدخل والناتج؟ . والدخل القومي الحقيقي يمكن تقريبا القول بأنه مقياس لمقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تشترى بدخول جميع الأفراد في المجتمع. والتذبذب في الدخل القومي يؤدي إلى تذبذب في مستوى المعيشة ، ولذلك فإن الاختلاف بين بلدان العالم في مقدار دخولها القومية إنما يعكس الاختلاف في مستوى معيشة هذه الدول . ويسعى الاقتصاد الكلي إلى تفهم لماذا هناك اختلافات مستمرة في معدل نمو الدخل القومي بين الدول ولماذا هناك ذبذبات في الدخل القومي حول اتجاهات معدل النمو .

ولعل أكثر رمز مستخدم في الاقتصاد الكلي هو **GNP** الذي هو اختصار للناتج القومي الإجمالي **Gross National Product** والذي هو أيضا عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق خلال فترة معينة . والناتج القومي الإجمالي إنما يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات ومشتريات منشآت الأعمال من الآلات والمعدات كما يشمل شراء القطاع العائلي للمساكن و شراء منشآت الأعمال للمباني غير السكنية ، هذا بالإضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وفائض الصادرات. والناتج القومي الإجمالي يمكن أن ينظر إليه على أساس أنه القدر الكلى من الإنتاج الجاري .

ويمكن حساب الناتج القومي الإجمالي من خلال خطوات جمع كل هذه الأنواع من الناتج الجاري. وعندما نجمع القدر الفعلي من الناتج نسمي ذلك الناتج القومي الإجمالي الاسمي**Nominal GNP**، و كلمة اسمي **Nominal** إنما تعني الكمية الفعلية المشتراة عند الأسعار الجارية .

1. القيم الحقيقة والقيم النقدية:

القيم النقدية ليست ذات فائدة كبيرة في التحليل الاقتصادي ذلك لأن هذه القيم من الممكن أن تزيد إما عندما يقوم الأفراد بشراء سلع وخدمات مادية أو عندما ترتفع الأسعار . فعندما يزداد الإنفاق الاستهلاكي النقدي من (20)ألف دينار في سنة (2020) إلى(20)الف دينار في سنة (2021)، فان ذلك يعني إما أن هذه الأسرة أصبحت قادرة على شراء قدر أكبر من السلع أو أن ذلك يعكس ارتفاع أسعار الأصناف نفسها التي كانت تشتريها .

فهل نحن أفضل ؟ أم أن الأسعار قد التهمت كل الزيادة في الإنفاق بحيث اننا لم نصبح أفضل حالا مما قبل؟. إن التغيرات في القيم النقدية لا تستطيع الإجابة على مثل هذه الأسئلة: فهي تخفي أكثر مماتكشف . ولذلك فإن الاقتصاديين يركزون على التغيرات في القيمة الحقيقية التي تزيل أثر التغيرات في الأسعار من سنة الأخرى عاكسة التغيرات الحقيقة في الأرقام والأحجام ونوعية الأصناف المشتراة .

ولما كان **GNP** يقاس بواسطة جمع جميع السلع والخدمات المباعة في السوق، لذلك فان الناتج القومي الإجمالي سوف يزداد إما نتيجة لزيادة الإنتاج أو زيادة في المستوى العام للأسعار . وفي الحالة الأولى فإن النشاط الاقتصادي قد زاد وتم خلق وظائف جديدة وفي الحالة الثانية لم يحدث ذلك . ولذلك وجب علينا أن نميز بين الناتج القومي الاجمالي النقدي **Nominal GNP**وبين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي **Real GNP** والذي يسمى احيانا الناتج الحقيقي **Real Output**أو **Real Production.** وتسمية أخرى مستخدمة للتعبير عن القيمة الحقيقة هي **"الدينار الثابت"** ، وذلك في مقابل التسمية المستخدمة للقيمة النقدية وهي **"الدينار الجاري".**

وعادة ما تستخدم الرموز الصغيرة مثل (y) للتعبير عن الناتج أو الدخل الحقيقي مثلا ونستخدم الرموز الكبيرة (Y) مثلا للتعبير عن القيمة النقدية أي الناتج أو الدخل النقدي.

وبالمثل فيما يتعلق بالأجور النقدية نستخدم الرمز (W) وبالنسبة للأجور الحقيقية نستخدم الرمز الصغير (w) . وبالنسبة للناتج القومي الاجمالي فإن :

$$\frac{Y}{P} = y$$

وبالتالي فإن :

$$P.y = Y$$

وبالمثل فإنه بالنسبة للأجور

$$\frac{W}{P} = w$$

$$P.w = W$$

والناتج القومي الحقيقي إنما هو مقياس للناتج القومي في سنة معينة بأسعار سنة أخرى تسمى سنة الأساس. وقياس الناتج القومي بهذه الطريقة يتجنب الذبذبات التي تحدث في الأسعار بين سنة القياس (أي سنة المقارنة) وبين سنة الأساس . والناتج القومي الحقيقي بالتعريف إنما يساوي الناتج القومي النقدي في سنة الأساس. وبعد سنة الأساس فإن الناتج القومي الإجمالي النقدي سيزيد عن الناتج القومي الحقيقي لو الأسعار كانت قد ارتفعت، ويكون الناتج القومي النقدي أقل من الناتج القومي الحقيقي لو أن الأسعار كانت قد انخفضت .

وتستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية، وهناك ثلاث أرقام قياسية تستخدم في الاقتصاد الكلي :- الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية **Consumer Price Index(CPD)**، والرقم القياسي لأسعار السلع الإنتاجية (**Producer Price Index** (PPI، ومكمش الناتج القومي الإجمالي**GNP Deflator.**

والأرقام القياسية للأسعار تحسب وذلك عن طريق تحديد سلة من السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية وبالنسبة لمكمش الناتج القومي جميع السلع والخدمات المشتراة في الاقتصاد القومي

2. معدل التضخم Inflation Rate:

لكي نحسب معدل التضخم فإننا ببساطة نحسب النسبة المئوية لمعدل التغير في المكمش الضمني للناتج القومي الإجمالي. فاذا كان المكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي في سنة (2018) هو (1.00) وفي سنة (2019) هو(1.058) فإن معدل التضخم يكون مساويا لـ:

المكمش الضمني للناتج القومي في سنة (2019) - المكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي في سنة (2018)

المكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي في سنة (2018)

$$= \frac{1,00 - 1,058}{1,00} = 0,058$$

أي :5,8 %

3. الناتج القومي الاجمالي الممكن Potential وفجوة (GNP) الناتج القومي الإجمالي :

الناتج القومي الاجمالي الممكن (أو المحتمل) - إنما هو ذلك المستوى من الناتج القومي الاجمالي المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج - الأرض ، العمل، ورأس المال - موظفة توظيفا كاملا ، فلو توافرت البيانات، فإن أفضل وسيلة لحساب الناتج القومي الإجمالي الممكن هو عن طريق هذه المعادلة :

الناتج القومي الاجمالي الممكن (Y^*)= (الناتج/ساعة) × (الساعات/عامل) × (العمال/ السكان) × (السكان)

بمعنى أنه لكي نتوصل إلى حساب الناتج القومي الاجمالي الممكن فإننا نضرب الناتج لكل ساعة عمل في عدد ساعات العمل لكل عامل في نسبةالعمال إلى السكان مضروبة في السكان .

والناتج القومي الممكن يزيد عن الناتج القومي الإجمالي الفعلي **Actual** في أوقات الركود **Recessions**. والفرق بين الناتج القومي الاجمالي الفعلي وبين الناتج القومي الاجمالي الممكن يسمى بـ " فجوة الناتج القومي الإجمالي **(GNP Gap)**"

ومعظم التقديرات توضح - في معظم دول العالم وعلى وجه الخصوص في الدول الغربية - أن فجوة الناتج القومي الإجمالي مفتوحة منذ آواخر الستينات و أوائل السبعينات وذلك دليل على الأداء الاقتصادي المتردي .

والناتج القومي الاجمالي الفعلي تجاوز الناتج القومي الاجمالي الممكن خلال الأربعينات. وتجاوز حالة التوظيف الكامل كانت نتيجة لأن الاقتصاد القومي قد أُسرع به نتيجة لظروف الحرب. وحالة فوق التوظيف الكامل تحدث عندما يترك الطلبة مدراسهم للعمل. وتؤجر ربة البيت مربية للأطفال حتى تستطيع أن تعمل خارج المنزل و أن العمال المشتغلين يشتغلون ساعات إضافية. وعادة ما يصحب التضخم حالة فوق التوظيف الكامل. ومثل هذا الوضع يحدث في فترات التوسع **Expansion** (أو الاستعادة**Recovery**)في الدورات الاقتصادية **Business Cycle** . والعكس يحدث في فترات الركود **Recession** - ففي مثل هذه الفترات تظهر البطالة وينخفض الناتج القومي عما يمكن أن ينتج بالموارد والتقنية الموجودة. وانحراف الناتج عن اتجاه الزيادة إنما يؤدى إلى حدوث فجوة الناتج. ففجوة الإنتاج تقيس الفجوة بينالناتج الفعلي و الناتج الذي يستطيع الاقتصاد القومي إنتاجه عند التوظيف الكامل للموارد. فإنتاج التوظيف الكامل إنما يسمى أيضا بالإنتاجالممكن.**(Potential Output)**

وفجوة الانتاج تمكننا من قياس الانحرافات الدورية للناتج عن الإنتاج الممكن أو اتجاه الناتج **(Output Trend)**. والناتج القومي الإجمالي الممكن يزداد عندما تزداد القوة العاملة أو يزيد رصيد الآلات والمعدات وكذلك عندما تزداد الإنتاجية. والإنتاجية تعرف بأنها المخرجات لكل وحدة من المدخلات . والعوامل التي تؤدي

الى زيادة الإنتاجية غير معروفه تماما. ولكن معظم الاقتصاديين متفقون على أن الجهد المبذول في العمل والمهارة ومقدار الآلات المتوافرة للعمال إنما هي العوامل الأولية المحددة. ونمو الإنتاجية يسرع خلال فترات النمو الاقتصادي. فعندما يكون الاقتصاد القومي في حالة نمو، فإن منشآت الأعمال توسع طاقاتها وتشترى معدات وآلات جديدة وتمرن عمالا جدد والذي كله يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. والعلاقة الموجبة بين النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية تعرف بـ " قانون فيردورن" **"Verdoorn's Law**

ثانياً: البطالة Unemployment

إن الموضوع. الثاني الهام في دراسات الاقتصاد الكلي هو ما الذي يحدد نسبة القوة العاملة المتعطلة؟. والمحاولات المبكرة للإجابة على هذا التساؤل تربط حركات البطالة بمعدلات التضخم، حيث تتذبذب كل من البطالة والتضخم في دورات متكررة تعرف بالدورات الاقتصادية.

ويعتبر الشخص متعطلا إذا لم يكن لديه عمل ولكنه يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكنه لا يجد. والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول على واحد فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم **voluntaryUnemployed** ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة . ومعدل البطالة **Unemployment Rate** إنما هو عدد العاطلين كنسبة من القوة العاملة. والقوة العاملة الكلية **Total Labor Force** تعرف على أساس أنها عدد الأفراد المشتغلين مضافا إليهم عدد الأفراد المتعطلين .

والتوظيف الكامل **Fullemployment** يتحقق عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل. ومعظم الاقتصاديين يرون أنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين (5%) و (6%) من القوة العاملة تكون متعطلة. والسبب في ذلك هو أنه حتى عند تحقيق التوظيف الكامل، فأن بعض الأفراد يكونوا في مراحل تغيير وظائفهم، فمثل هؤلاء الأفراد يطلق عليهم البطالة الاحتكاكية **FrictionallyUnemployed**. كما أن هناك بعض الأفراد ليس لديهم مهارة للعمل أو إنهم في موقع خاطئ ولا يستطيعون الحصول على أعمال مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد القومي ، مثل هؤلاء يطلق عليهم البطالة الهيكلية**"StructurallyUnemployed** ".

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه منذ الحرب العالمية الثانية، فإن معدل البطالة كان بين (3%) إلى (11%) مع إتجاه صاعد مضطرد . ومعظم تقلبات البطالة يمكن إرجاعها إلى الدورات الاقتصادية. فلا يمكن تجنب زيادة البطالة في أوقات الركود ، كما أن البطالة تنخفض في أوقات الانتعاش. ولكن تفسير الاتجاه الطويل الأمد **Secular Trend** لايزال يشغل بال الكثير من الاقتصاديين .

فأحد التفسيرات التي تتمتع بقبول كبير لاتجاه معدل البطالة نحو الارتفاع مبني على التغيرات الديمغرافية. ووفقا لهذه النظرية فزيادة مساهمة المرأة في القوى

العاملة وكذلك الأقليات وصغار السن أدت إلى دفع معدل التوظيف الكامل إلى أعلى ولو أن هذه الجماعات في المتوسط على درجة أقل من المهارة مقارنة بالعامل العادي. وكذلك زيادة عدد العائلات التي يوجد فيها إثنين - الزوج والزوجة - من العاملين قد تكون أيضا مسئولة عن دفع رقم معدل البطالة . فإذا كانت الزوجة تعمل، فمن السهل على الزوج أن يترك عمله للبحث عن وظيفة أفضل، ولكن في الوقت نفسه فإن معدل البطالة سيرتفع . ويعتقد بعض الاقتصاديين أن تعويضات البطالة وبرامج الرفاهية الاجتماعية قد خفضت من الدافع للبحث عن عمل وجعلت البطالة أمرا يمكن تحمله بدرجة أكبر مما كان. والتفسير الأخير هو أن واضعي السياسة - حتي يبقوا على معدلات التضخم منخفضة - فانهم يتعمدون جعل معدلات البطالة مرتفعة.

ويتصل بفكرة التوظيف الكامل " معدل البطالة الطبيعي (أو العادي) **Natural Rate of Unemployment**". ويقصد بمعدل البطالة الطبيعي هو أدني معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي الي تزايد التضخم .

وكما سبق أن أوضحنا ؛ فان معدل البطالة يتمشى مع الناتج الفعلي. فعندما يكون الناتج الفعلي منخفضا؛ فان الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة .

شكل (1-1) :العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الطبيعي والفعلي وبين البطالة الطبيعية والفعلية

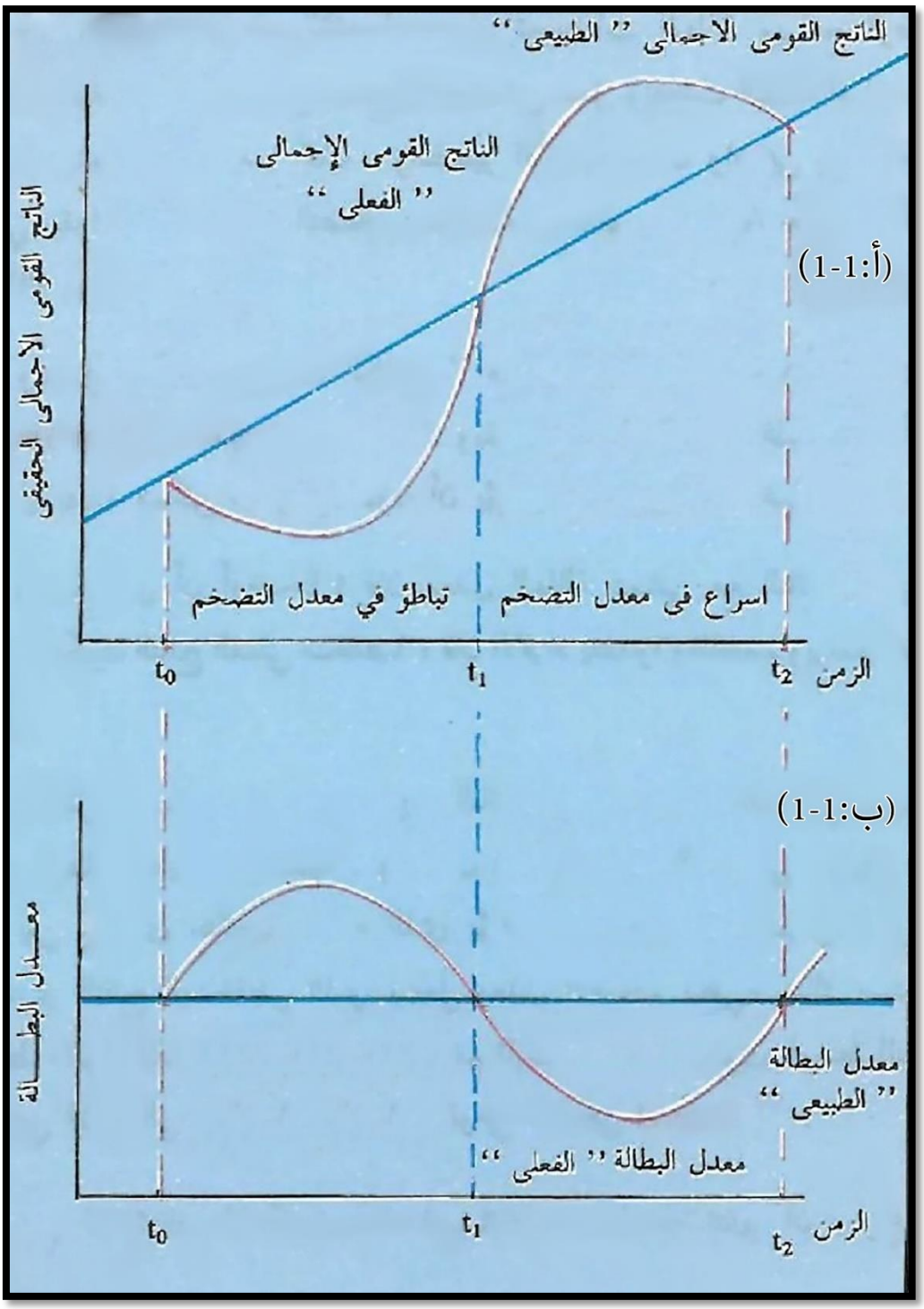

والشكل (1-1) يوضح العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الطبيعي والفعلي وبين البطالة الطبيعية والفعلية. وتعريف الناتج القومي الاجمالي الطبيعي هو أنه بين مستوى الناتج المرتفع الذي يؤدي الي جعل التضخم يزداد وبين مستوى الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم بطيء هناك مستوى وسط مقبول الذي يجعل معدل التضخم ثابت. هذا المستوى الوسط للناتج القومي الاجمالي يطلق عليه الناتج القومي الطبيعي .

وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أوأن يبطئ. ويجب أن يلاحظ أن المعدل الطبيعي للناتج القومي الاجمالي انما يتفق مع أي معدل للتضخم ، ولكنه تضخم موروث من الماضي ولا يظهر أي اتجاه نحو الاسراع أو الإبطاء.

والجزء العلوي من شكل (1-1) - شكل (أ:1-1) - يوضح العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الطبيعي وبين الناتج القومي الفعلي وذلك بمرور الزمن. وواضح من الشكل أن الناتج القومي الاجمالي الطبيعي يتزايد باضطراد مع نمو السكان ومع زيادة عدد المصانع وزيادة مقدرة الاقتصاد القومي على الانتاج. أما الناتج القومي الاجمالي الفعلي فيبدأ عن الزمن (t_0) مساويا للناتج القومي الاجمالي الطبيعي ولكن بعد ذلك ينخفض عنه ليعود ليساويه عند زمن (t_1) ، ثم بعد ذلك يصبح أعلى من الناتج القومي الاجمالي الطبيعي . وخلال الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي أقل من الناتج الطبيعي ، فإن معدل التضخم يبطئ - بينما في الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي أعلى من الناتج الطبيعي فان معدل التضخم يسرع .

والجزء الأسفل من شكل (1-1) - شكل (ب:1-1) - يوضح العلاقة : بين معدل البطالة الطبيعي ومعدل البطالة الفعلي. ويلاحظ أن الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي منخفضا إنما تحدث في نفس الوقت الذي يكون فيه معدلات البطالة مرتفعة. وأيضا، في الفترة التي يكون فيها الناتج القومي الإجمالي مرتفعا – الفترة التي يكون فيها الاقتصاد القومي زائد السخونة **Over Heated** - إنما تحدث في الفترة التي تكون فيها معدلات البطالة منخفضة.

ويلخص هذا الشكل المشكلة التي تواجه واضعي السياسات الذين يكافحون في سبيل تحقيق هدف التوظيف الكامل مع استقرار الأسعار .

فلو أن معدلات التضخم كانت مرتفعة عن المستوى المرغوب ، فإنهم يستطيعون إبطائها وذلك فقط عن طريق تحقيق مستوى أقل من الناتج القومي ومعدل مرتفع من البطالة، ولو أنهم سعوا إلى إيجاد عمل لكل فرد و تحقيق معدل بطالة منخفض، فأن معدل التضخم سوف يزداد .

ثالثاً:قانون أو كيون (Okun's Law)

العلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة إنما تعرف بقانون كيون'' نسبة إلى **Arther Okun** الذي كان يعمل في **Brookings Institute** وكان رئيسا لـ **U.S. Council of Economics Advisor**، ويقضي هذا القانون بأنه لكل (2,5%) نمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السنة، فإن معدل البطالة ينخفض بمقدار

(1%). والعلاقة (1:2,5)علاقة تقريبية ولن تعمل بدقة تامة من سنة إلى أخرى ولكنها في الحقيقة تعطينا فكرة عن إمكانية ترجمة نمو الناتج إلى معدلات بطالة) .

فإذا رمزنا إلى الناتج المحلي الإجمالي الممكن بـ(Y^*) والي الناتج الفعلي بـ(Y) والى البطالة الفعلية بـ(U) والتوظف الكامل بـ(U^*) فإن :

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5(U - U^*)$$

وتعني هذه المعادلة الأخيرة أن فجوة الناتج المحلي كنسبة إنما هي عبارة عن مرتين ونصف الفرق بين التوظف الكامل وبين البطالة الفعلية .

ويمكننا إعطاء المثال التالي كتطبيق للقانون: فلو أن البطالة الفعلية كانت: 7%(U =%7) وبطالة التوظف الكامل5%(U^* = 5%)فإن :

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5(7\% - 5\%) = 5\%$$

فلو البطالة ارتفعت عن التوظيف الكامل بمقدار (2%) فإن الناتج المحلي الفعلي يكون أقل من الناتج الممكن بمقدار (5%) .

ولنعطي مثالا آخر . لنفرض أننا في كساد وصل فيه معدل البطالة إلى (9%) فما هي عدد السنوات اللازمة للعودة إلى بطالة (6%) :

إن الإجابة تتوقف على ماهي السرعة التي ينمو بها الاقتصاد القومي خلال فترة الاستعادة. فإذا فرضنا أن معدل نمو الناتج الممكن كان (3%) سنويا . فأجد الوسائل للعودة بالمجتمع إلى بطالة مقدارها (6%) هو أن ينمو الناتج بمقدار (5,5%)سنويا لمدة ثلاث سنوات . وبهذه الطريقة ، فان الاقتصاد القومي ينمو بمقدار (2,5%) سنويا فوق اتجاه النمو وبالتالي فإننا نخفض البطالة كل سنة بمقدار (1%) . ومن الممكن إتباع طريقة أخرى بجعل معدلات النمو في السنوات الأولى أسرع ثم بعد ذلك تبطيء - فمثلا من الممكن أن تكون معدلات النمو في الثلاث سنوات التالية على التوالي (6,5%) و (5,5%) ثم (4,5%)، فهذا يمكننا من العودة إلى بطالة مقدارها (6%) خلال ثلاث سنوات .

وقد يثار تساؤل لماذا لا تؤدي زيادة في البطالة بمقدار (1%) إلى تخفيض الناتج بنفس النسبة .إن هذا ليس ضروريا . ذلك أنه عند حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي، فان المنشآت تلجأ إلى تخفيض عدد الساعات وذلكقبل الاستغناء عن العمال ذلك لأنهم إذا استغنوا عن العمال فإن العمال الجيدين. سيجدون أعمالا أخرى بسهولة ولا يبقى إلا العمال السيئين الذين سيكونوا متوفرين لإعادة توظيفهم. هذه الظاهرة تسمى أحيانا بـ «اكتناز العمل» (**laborHoarding**). فاكتناز العمل يجعل (**GNP**) أو (**GDP**) ينخفض بمقدار اكبر من انخفاض التوظف خلال فترات الركود.

رابعاً:التضخم Inflation

من أقدم موضوعات الاقتصاد الكلي هذا التساؤل ما الذي يحدد المستوى العام للأسعار ؟، والسؤال المتصل واللصيق بهذا السؤال هو ما الذي يحدد معدل التضخم (أو معدل الانكماش ؟).

وقد اجتاحت العالم فترات من التضخم وفترات من الاستقرار إلا أنه يمكن القول أنه بعد انتهاء فترة الكساد الكبير فإن مستوى الأسعار ظل في ارتفاع مستمر، وإن كان شهد العالم زيادة ملحوظة في الأسعار خلال السبعينيات.

ويمكن تعريف التضخم بأنه النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار. وعادة ما يشار الى المستوى العام للأسعار بمستوى الأسعار الكلية. ومن الواجب ملاحظة الآتي فيما يتعلق بالتضخم :

1. يجب أن يكون مفهوما أن التضخم إنما هو عملية مستمرة (**On-Going Process**)أي أن خطوات ارتفاع الأسعار إنما تحدث على أساس مستمر وليس مرة واحدة فقط.

فإذا فرضنا أن الأسعار ظلت مستقرة لمدة سنتين ثم حدث بعد ذلك أن تضاعفت الأسعار في نهاية السنة الثانية ثم بعد ذلك استقرت لمدة سنتين أخريتين ، ففي مثل هذه الحالة فإنه لا يكون لدينا تضخم . أما إذا كان هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار طيلة السنوات الأربعة بحيث في نهاية الأربعة سنوات كانت الأسعار قد تضاعفت؛ ففي هذه الحالة الأخيرة يكون لدينا تضخم . صحيح أن المستوى العام للأسعار ابتدأ عند (100) وانتهى إلى (200) في كلا الحالتين . ولكن، في الحالة الثانية فإنه يكون لدينا تضخم خلال الأربعة سنوات، ولكن في الحالة الأولى فإنه ينظر إلى هذه الحالة على أساس أنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار - أو تضخم - فوري ولمرة واحدة عندما تضاعفت الأسعار بينما بقيت ثابتة مدة الأربعة سنوات،لقد كان هناك استقرار في الأسعار. وعموما ، فإنه بالرغم من أن التمييز بين التضخم وبين الارتفاع الفوري لمرة واحدة في المستوى العام للأسعار هام من حيث المبدأ ، فإنه من الناحية العملية غالبا ما يكون من الصعب أن نميز بين هاتين الحالتين .

2. وخاصية أخرى للتضخم من الواجب التأكيد عليها، هي أن الارتفاع في الأسعار إنما هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار **General Price Level** وليس ارتفاعا في أسعار معينة أو مجموعة من الأسعار. فقد يكون المجتمع تجتاحه موجة من ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية ومع هذا فانه لا يوجد تضخم. ذلك، أن الارتفاع السريع في أسعار مواد الغذاء إنما تكون قد ألغيت مثلا بانخفاض سريع في أسعار سلع أخرى مثل الأدوات الكهربية، والوقود، و السيارات إلى غير ذلك . مثل هذه التحركات في الأسعار، بالرغم من أنها قد تكون سريعة ولها آثار اجتماعية كبيرة إلا إنها لا تعتبر تضخما. فهي تغيرات في الأسعار النسبية.

والتغيرات في المستوى العام للأسعار - من الممكن قياسها وذلك إذا حددنا سلة (مجموعة) السلع التي يشير إليها المستوى العام للأسعار .ويمكن قياس التغير في المستوى العام للأسعار بواسطة الأرقام القياسية .

فكما سبق أن أوضحنا، فإن الرقم القياسي يقيس مقدار مايدفع في سلة معينة من السلع في الفترة الحالية مقارنة بما كان يدفع في نفس هذه السلة من السلع في فترة سابقة تعرف بفترة الأساس. وسلة السلع المستخدمة قد تكون ممثلة لنمط استهلاك معين في فترة الأساس أو في الفترة الجارية. وقيمة الرقم القياسي في سنة الأساس يكون (100) والنسبة المئوية للتغيرات في قيمة الرقم القياسي للأسعار - على نحو ماسبق وأوضحنا – من سنة إلى أخرى إنما يقيس معدل التضخم وفقا للرقم القياسي المستخدم ..

والأرقام القياسية المستخدمة عادة هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك (اسعار السلع الاستهلاكية) **(CPI) Consumer Price Index** ، مكمش الانفاق الاستهلاكي الشخصي**PersonalconsumptionExpenditureDeflator (PCE)**،مكمش الناتج القومي الاجمالي **Gross National Produt Deflator (GNP)**

خامساً: منحنى فيليبس Phillips Curve

عندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي أقل من الناتج القومي الاجمالي الممكن، فإن البطالة تكون أعلى منها في حالة التوظف الكامل. فلو أن هذا الوضع قد استمر فإن معدلات التضخم من المنتظر أن تنخفض. والعكس، فعندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي اكبر من الناتج القومي الاجمالي الممكن، فإن البطالة تكون أقل منها في حالة التوظف الكامل ، وفي هذه الحالة فإنه من المنتظر أن تتزايد معدلات التضخم. ويمكن التعبير عن ذلك بالرموز السابق استخدامها على الوجه الآتي:

$$\text{عندما} \longrightarrow \mathbf{Y} < \mathbf{Y}^* <=> U > \mathbf{U}^* \text{وبالتالي} \longrightarrow \mathbf{P} \downarrow$$

$$\text{عندما} \longrightarrow \mathbf{Y} > \mathbf{Y}^* <=> U < \mathbf{U}^* \text{وبالتالي} \longrightarrow \mathbf{P} \uparrow$$

حيث (P) هي معدل التضخم وبقية الرموز هي نفسها السابق استخدامها .

وعندما يحيد الاقتصاد القومي عن (GNP) الممكن ، فان واضعي السياسة عليهم أن يقرروا فيما اذا كانوا سيستخدمون السياسات في سبيل الاسراع بتحقيق المواءمة نحو (GNP) الممكن ام انهم سيتركوا الأمر للاقتصاد القومي ليصحح نفسه بنفسه .

وقد استخدم منحنى فيليس**Phillips Curve** لوصف العلاقة بين التضخم والبطالة . ويوضح المنحنى المذكور انه كلما كان معدل البطالة مرتفعا كلما كان معدل التضخم منخفضا. فمنحنىفيلبس انما يعبر عن علاقة ميدانية التي تُرجع سلوك تضخم الاجور والأسعار إلى معدلات البطالة. شكل(1-2) يوضح منحنى فيليس الذي يظهر على انه منحنى ينحدر الى أسفل موضحا أن معدلات البطالة المرتفعة تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس بالعكس. ويقترح المنحنى، أن تخفيض معدلات البطالة من الممكن أن يتحقق وذلك بحدوث ارتفاع في معدلات التضخم، وان معدلات التضخم يمكن دائما تخفيضها وذلك على حساب زيادة في معدلات البطالة. وبعبارة أخرى. فان المنحنى يقترح أن هناك نوعا من التخلص (المقايضة) المتبادل **Trade off** بين التضخم وبين البطالة .

وإذا كانت الإحصاءات في الدول الغربية متفقة مع مايقترحه منحنى فيليس وذلك خلال الخمسينات والستينات ، إلا أن الأحداث خلال العشرين سنة الماضية أوضحت الجمع بين معدلات تضخم مرتفعة ومعدلات بطالة مرتفعة أيضا والتي تعتبر غير متسقة مع منحنى فيلبس. وحقيقة الأمر، أنه في الزمن القصير -خلال سنتين مثلا – فإن هناك علاقة بين التضخم وبين البطالة من النوع الموضح في منحنى شكل (1-2) . إلا أن منحنى فيلبس القصير الأجل، لا يبقى مستقرا. فالمنحنى ينتقل عندما تتغير التوقعات عن التضخم، ففي الزمن الطويل، لا يوجد نوع من المقايضة المتبادلة بين البطالة و التضخم ففي الزمن الطويل فإن معدلات البطالة أساسا هي مستقلة عن معدلات التضخم الطويلة الأجل، فانتقال منحنى فيلبس إلى أعلى يعني زيادة معدلات التضخم ومعدلات البطالة معا.

شكل (1-2):منحنى فيلبس

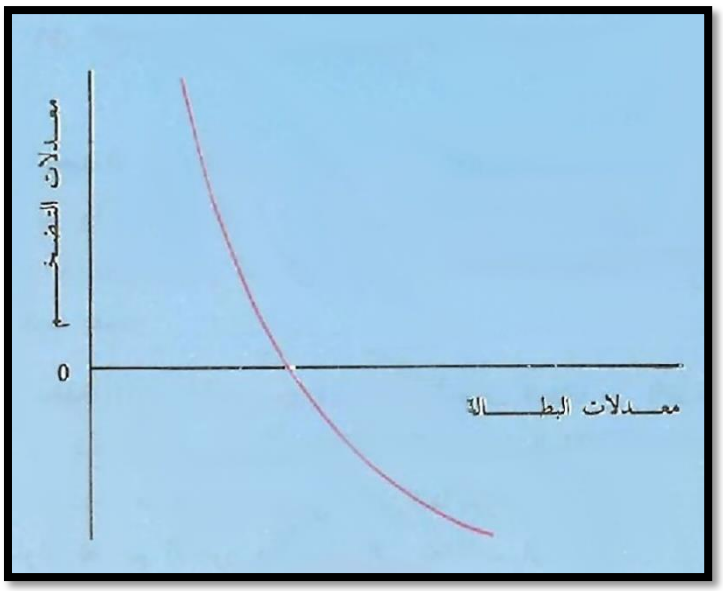

قائمة المراجع المعتمدة:

1. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلى المفاهيم والنظريات الأساسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع, 1999.
2. جهاد أحمد أبو السندس، عبد الناصر طلب نزال الزيود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار تسنيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.